الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2018

ندوة صحفية للسيد: أحمد لحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

الدار البيضاء : 5 يوليوز 2017

توقعات الاقتصــاد الوطنـي

خلال سنتي 2017 و2018

*تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2018، والتي تقدم من خلالها مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة 2017 وكذا استشراف تطوره خلال سنة 2018. وستمكن هذه الميزانية، من خلال التطور الاقتصادي المرتقب، الحكومة والفاعلين السوسيو اقتصاديين من تسطير توجهات سياساتهم. كما تشكل هذه الميزانية إطارا مرجعيا لتحديد الأهداف الاقتصادية البديلة في إطار القانون المالي لسنة 2018.*

*ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على النتائج المؤقتة لمجاميع المحاسبة الوطنية لسنة 2016، وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2017. كما تعتمد هذه الآفاق على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتأثير تطور العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني سواء على المستوى الوطني أو الدولي.*

*وتعتمد التوقعات الاقتصادية لسنة 2018، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2017-2018 وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2017، خاصة فيما يتعلق بالمقتضيات الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير.*

*تجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه الآفاق، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2018 خلال شهر يناير المقبل، بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف تدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2018، وكذا التطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي.*

**أهم المؤشرات الاقتصادية خلال سنتي 2017 و2018**

* تحسن نمو الاقتصاد الوطني، منتقلا من %1,2 سنة 2016 إلى %4 سنة 2017، ويتوقع تراجعه إلى %2,9 سنة 2018.
* زيادة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب %15,1 سنة 2017، قبل أن تنخفض ب%1,1 سنة 2018.
* انتعاش طفيف لوتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية، لتنتقل من%2,2 سنة 2016 إلى %2,5 سنة 2017 ثم إلى %2,9 سنة 2018
* استقرار المستوى العام للأسعار في مستويات منخفضة، منتقلا من%1,6 سنة 2016 إلى %1 سنة 2017، ويتوقع ارتفاعه إلى %1,6 سنة 2018.
* تفاقم عجز الميزان التجاري، ليستقر في حدود%18,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2017 و2018 عوض%18,2 سنة 2016.
* تفاقم عجز الموارد (المبادلات الخارجية من السلع والخدمات)، منتقلا من %12,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %13,5 سنتي 2017 و2018.
* تراجع معدل الادخار الوطني، منتقلا من %28,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %28 سنة 2018.
* ارتفاع طفيف لمعدل الاستثمار ليستقر في حدود%33,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، قبل أن يتراجع إلى%33,1 سنة 2018.
* تفاقم طفيف لعجز التمويل، منتقلا من %4,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %5,2 سنة 2017 و%5,1 سنة 2018.
* تراجع عجز الميزانية، منتقلا من%4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %3,8 سنة 2017 ثم إلى%3,5 سنة 2018.
* تراجع معدل الدين العمومي الإجمالي، منتقلا من%81,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2016 إلى %80,9 سنة 2017 ثم إلى%80,2 سنة 2018. كما سينخفض معدل الدين للخزينة، منتقلا من %64,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %64,4 سنة 2017 ثم إلى %64,1 سنة 2018.

1. **المحيط الدولي**

يتضح من خلال الآفاق الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية، أن النمو الاقتصادي العالمي[[1]](#footnote-2) سيعرف تحسنا في وتيرته لينتقل من 3,1% سنة 2016 إلى 3,5% سنة 2017 و3,6% سنة 2018 عوض. وتعزى هذه الدينامية، أساسا، إلى تحسن اقتصاديات الدول المتقدمة وإلى استعادة أنشطة اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية لحيويتها، مستفيدة من ارتفاع أسعار المواد الأساسية وانتعاش الطلب العالمي. كما يمكن تفسير هذه الدينامية بتنفيذ القوى الاقتصادية الكبرى كالصين وكندا وأمريكا، لمجموعة من المبادرات والمقتضيات المالية.

على مستوى الدول المتقدمة، سيعرف النمو الاقتصادي تحسنا بوتيرة %2 سنتي2017 و2018 عوض %1,7 سنة 2016. وسيعرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا في وتيرة نموه لتصل إلى %2,3 سنة 2017 و%2,5 سنة 2018. وسيستفيد الطلب الداخلي من انتعاش المخزون ومن النمو القوي للاستهلاك، نتيجة مرونة السياسة المالية.

بخصوص منطقة اليورو، سيستفيد النشاط الاقتصادي من السياسات المالية المرنة ومن ضعف قيمة اليورو ومن تأثير الإقلاع الاقتصادي الأمريكي. وسيتعزز الاستهلاك الداخلي بالتحسن المستمر لسوق الشغل، في حين سيستفيد الاستثمار من الظروف التمويلية المشجعة. غير أن النشاط الاقتصادي بمنطقة اليورو سيتأثر بالصعوبات المترتبة عن نوعية العلاقة مستقبلا بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حيث سيسجل وتيرة نمو معتدلة في حدود %1,7 سنة 2017 و%1,6 سنة 2018.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الياباني، ستتعزز دينامية نموه، لتصل وتيرته إلى %1,2 سنة 2017، مستفيدة من انتعاش الأنشطة التصديرية،. غير أن هذا المعدل سيتراجع خلال سنة 2018 ليبلغ %0,6، نتيجة تراجع دعم السياسة المالية، الشيء الذي سيحد من التأثير الإيجابي لزيادة استثمارات القطاع الخاص والصادرات.

وبخصوص اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، فإنها ستعزز من ديناميتها لمواجهة تأثير الصدمات الخارجية، حيث يتوقع أن تستعيد وتيرة نموها الاقتصادي. في هذا الصدد، ستواصل أنشطة الاقتصاد الهندي، تسجيل وتيرات نمو قوية ستصل إلى %7,2 سنة 2017 و7,7% سنة 2018، نتيجة تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة والنتائج الملائمة للمبادلات وتقليص تأثيرها الخارجي. وسيسجل الاقتصاد الصيني، رغم مواصلة تغيير النموذج الاقتصادي، وتيرة نمو قوية ستصل إلى%6,6 سنة 2017 و%6,2 سنة 2018، مستفيدا من مختلف تدابير السياسة النقدية والسياسة المالية.

وسيعرف النشاط الاقتصادي الروسي والبرازيلي، بعد سنتين متتاليتين من الركود، تحسنا طفيفا، حيث ستساهم زيادة أسعار المواد الأولية للتصدير وتقلص الضغوطات التضخمية، في تحقيق وتيرة نمو موجبة ستصل إلى%0,2 سنة 2017 و%1,7 سنة 2018 بالنسبة للبرازيل و%1,4 بالنسبة للاقتصاد الروسي خلال نفس الفترة.

وستسجل اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء، التي عرفت إصلاحات لاستعادة التوازنات الماكر واقتصادية، تحسنا في وتيرة نموها ستصل إلى%2,6 سنة 2017 و%3,5 سنة 2018، مستفيدة من زيادة أسعار المواد الأساسية.

وعلى مستوى أسواق المواد الأولية، ستساهم الزيادة القوية المرتقبة للطلب العالمي مصحوبة بتقلص إنتاج النفط، نتيجة الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في منظّمة الدول المصدرة للنفط، في ارتفاع أسعار النفط. غير أن الحجم الكبير لمخزونات النفط ودينامية الإنتاج الأمريكي، ستؤدي إلى تقليص حدة ارتفاع الأسعار على المدى القصير. وهكذا، سينتقل متوسط سعر النفط من 43 دولارا للبرميل سنة 2016 إلى 53 دولارا سنة 2017 ثم إلى 56 دولارا سنة 2018[[2]](#footnote-3). بخصوص المواد الأولية الأخرى، وبعد الانخفاضات المتتالية المسجلة خلال الخمس سنوات الماضية، ستعرف أسعارها خلال سنة 2017 زيادة مهمة في حدود %8,5، قبل أن تسجل انخفاضا جديدا ب %1,3 سنة 2018.

في ظل هذه الظروف ستعرف التجارة العالمية، بعد فترة طويلة من النتائج المتواضعة، انتعاشا نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي العالمي، خاصة أنشطة الصناعات التحويلية. وهكذا، ستنتقل وتيرة نمو حجمها من %2,2 سنة 2016 إلى%3,8 سنة 2017 ثم إلى%3,9 سنة 2018.

بالإضافة إلى ذلك، ستساهم زيادة أسعار المواد الأساسية في ارتفاع التضخم سواء باقتصاديات الدول المتقدمة، التي سيصل بها معدله إلى %2 سنة 2017 و%1,9 سنة 2018 عوض %0,8 سنة 2016، أو باقتصاديات الدول الصاعدة والنامية التي سيبلغ بها معدله %4,7 سنة 2017 و%4,4 سنة 2018.

في هذا السياق، سيواصل الدولار منحاه التصاعدي مقارنة بالعديد من العملات الأجنبية، خاصة اليورو، الذي ستستقر قيمته مقابل الدولار في حدود 1,06 سنتي 2017 و2018.

وستؤدي آفاق الاقتصاد العالمي الملائمة، إلى زيادة الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب %4 سنتي 2017 و2018 عوض %2,2 سنة 2016، في حين ستعرف أسعار الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا ب %2 عوض انخفاض ب %4,6 سنة 2016.

غير أن هذه التوقعات قد تتأثر بعدة عراقيل من شأنها أن تحد من النمو الاقتصادي العالمي. ويتعلق الأمر بتأثر السياسات العمومية بغياب الثقة أو باعتماد تدابير جديدة صارمة تحد من انتعاش التجارة العالمية، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية والمخاطر الناتجة عن الإرهاب.

1. **الاقتصاد الوطني خلال سنة 2017**

قامت المندوبية السامية للتخطيط، بمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لسنة 2017، الصادرة في الميزانية الاقتصادية التوقعية خلال شهر يناير من السنة الجارية، نحو الارتفاع، نتيجة الحصيلة الجيدة التي أفرزها الموسم الفلاحي 2016-2017 والظرفية الملائمة لتطور العديد من الأنشطة التسويقية. غير أن الاقتصاد الوطني سيتأثر بتأخر المصادقة على القانون المالي لسنة 2017 وتنفيذ مقتضياته، الشيء الذي يرتقب أن يؤثر مناخ الأعمال والاستثمارات، خلال السنة الجارية.

* 1. ***مكونات العرض خلال سنة 2017***

ستمكن التساقطات المطرية الملائمة مصحوبة بتحسن المساحات المزروعة من زيادة إنتاج الحبوب بما يفوق 200% مقارنة بالمستوى المسجل خلال الموسم الفلاحي الماضي. وبالمثل، ستعرف أنشطة التشجير والزراعات الصناعية والخضروات، تحسنا في إنتاجها. وبالموزاة مع ذلك، ستعزز أنشطة تربية الماشية من ديناميتها، مستفيدة من تحسن مستوى المراعي وتوفر الأعلاف.

وبناء على التحسن المتواضع لأنشطة الصيد البحري، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعا بوتيرة %13,9 سنة 2017 عوض انخفاض ب%11,3 سنة 2016، ليفرز بذلك مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب1,7 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 1,4 نقطة خلال السنة الماضية.

ومن جهتها، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية، تحسنا طفيفا في وتيرة نموها، لتنتقل من 2,2% سنة 2016 إلى 2,5% سنة 2017، خاصة نتيجة انتعاش أنشطة القطاع الثانوي التي ستسجل ارتفاعا ب %2,4 عوض %1,2 سنة 2016. وتعزى هذه النتيجة إلى دينامية أنشطة الصناعات التحويلية والمعادن المرتبطة بشكل كبير بتطور الصادرات. وبالمقابل، ستواصل أنشطة قطاعات الطاقة والبناء المرتبطة أساسا بالطلب الداخلي، تسجيل معدلات نمو متواضعة.

وهكذا، ستعرف القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية التي تمثل %60 من القيمة المضافة للقطاع الثانوي، زيادة ب%2,2 عوض%0,8 سنة 2016. ويعزى ذلك إلى تحسن نمو أنشطة الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعات النسيج والجلد والصناعات الغذائية. ومن جهتها، ستسجل الصناعات الميكانيكية والكهربائية تباطؤا في وتيرة نموها.

من جهتها، ستعرف أنشطة البناء والأشغال العمومية، شبه استقرار، مسجلة وتيرة نمو شبه منعدمة تقدر بحوالي %0,3 سنة 2017. وتعزى هذه الوضعية، أساسا، إلى ضعف مبيعات الوحدات السكنية المخصصة للسكن الاجتماعي وإلى المنحى التنازلي لمستوى البناء الذاتي، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة الصفقات العمومية ورخص البناء الممنوحة خلال الفصل الأول من السنة الجارية.

وستسجل أنشطة القطاع الثالثي ارتفاعا ب%2,6 سنة 2017، وهي نفس الوتيرة المسجلة خلال السنة الماضية. وتعزى هذه النتيجة إلى التحسن الطفيف لأنشطة الخدمات التسويقية ب%2,8 عوض %3,1 خلال السنة الماضية. ويمكن تفسير هذا التطور أساسا، بالانتعاش الذي ستعرفه أنشطة التجارة والنقل، مستفيدة من النتائج الجيدة التي سجلتها أنشطة القطاع الأولي. وبخصوص أنشطة القطاع السياحي، فإنها ستواصل ارتفاعها بوتيرة مدعمة، مستفيدة من عدة تدابير تهم إنعاش أنشطة القطاع السياحي.

وستواصل القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية، التي تمثل %18 من القيمة المضافة للقطاع الثالثي، تسجيل وتيرات نمو متواضعة لن تتجاوز %1,4 سنة 2017 عوض%0,9 سنة 2016.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%3,9 ، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، نموا ب%4 سنة 2017 عوض1,2% المسجلة سنة 2016. أما بالأسعار الجارية، فسيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب%5 . وهكذا، سيستقر التضخم، المقاس بالمستوى العام للأسعار في حدود %1 سنة 2017 عوض%1,6 المسجلة سنة 2016.

* 1. ***مكونات الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي سنة 2017 دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، مستفيدا من تحسن الاستهلاك النهائي في سياق تراجع نسبي للتضخم ومن تعزيز مجهودات الاستثمار، الذي سيحافظ على منحاه التصاعدي، رغم تراجع وتيرة نموه المرتبط جزئيا بتأخر العمل بمقتضيات القانون المالي لسنة 2017.

وسيعرف استهلاك الأسر المقيمة تحسنا بوتيرة%3,7 ، مستفيدا من زيادة المداخيل الفلاحية وتعزيز وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا ستتحسن مساهمته في النمو لتصل إلى حوالي2,1 نقطة سنة 2017 عوض2,5 نقطة كمتوسط سنوي للفترة 2008-2015. من جهته، سيعرف حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب%1,9 ، ستستقر مساهمته في النمو الاقتصادي في حدود 0,4 نقطة.

وإجمالا، سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني سنة 2017 ارتفاعا ب 3,3%، ليفرز مساهمة في النمو في حدود 2,6 نقطة.

ومن جهته، سيسجل حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، خلال سنة 2017 زيادة ب%3,9 ، مستفيدا من مواصلة إنجاز المشاريع البنيوية الكبرى والانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية. وهكذا، ستصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 1,2 نقطة سنة 2017 عوض 2,6 نقط سنة 2016. وسيسجل التغير في المخزون مساهمة موجبة في النمو ب0,5 نقطة سنة 2017 عوض0,9 نقطة سنة 2016.

إجمالا، سيعرف حجم الطلب الداخلي زيادة ب 3,9% سنة 2017 عوض 5,5% سنة 2016، حيث ستبلغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 4,3 نقط سنة 2017 عوض5,9 نقط سنة 2016.

على مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات تحسنا في وتيرة نموه ليسجل زيادة ب %6,1 سنة2017 عوض %5,1 سنة2016 ، في حين سيسجل حجم الواردات ارتفاعا بوتيرة أقل قدرت ب %5,2 عوض 15,4% سنة 2016. وبالتالي، وهكذا، سيواصل الطلب الخارجي تسجيل مساهمات سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، غير أنها ستتحسن، لتصل إلى 0,2- نقطة سنة 2017 عوض 4,7- نقطة سنة 2016.

بالأسعار الجارية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب %5,4 سنة 2017، مستفيدة، أساسا، من مواصلة تعزيز المهن العالمية، خاصة صناعة السيارات ومن الانتعاش المرتقب لمبيعات منتجات الفوسفاط ومشتقاته ومنتجات الصناعات الغذائية. من جهتها، ستعرف الواردات من السلع والخدمات زيادة بوتيرة أعلى من معدل نمو الصادرات، قدرت ب%7,1 ، نتيجة تزايد حاجيات الاقتصاد من منتجات سلع التجهيز والسلع الطاقية. وسيؤدي هذه التطور إلى تفاقم عجز الموارد، منتقلا من %12,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %13,5 سنة 2017. ودون احتساب المبادلات من الخدمات، سيستقر العجز التجاري في حدود%18,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017.

* 1. ***تمويل الاقتصاد***

سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنة 2017 زيادة ب%5 عوض %2,8 سنة 2016، في حين سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا بوتيرة أعلى تناهز %5,6. وبالتالي، سينخفض معدل الادخار الداخلي ليصل إلى %22,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017.

وبناء على تعزيز صافي المداخيل الواردة من باقي العالم في حدود %5,8 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيتقلص معدل الادخار الوطني إلى حوالي%28,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017. وأخذا بعين الاعتبار مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيمثل%33,5 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيسجل العجز بين الادخار والاستثمار تفاقما طفيفا، منتقلا من %4,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %5,2 سنة 2017.

على مستوى المالية العمومية، سيؤدي تعزيز المداخيل الجارية في حدود%20,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، خاصة نتيجة تقوية مجهودات تحصيل المداخيل الجبائية التي ستصل إلى%18,5 من الناتج الداخلي الإجمالي. بالمقابل، ستعرف النفقات الجارية زيادة معتدلة لتستقر حصتها في حدود%19,1 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %19,7 سنة 2016، خاصة نتيجة تقليص نفقات الميزانية كنفقات دعم أسعار الاستهلاك ونفقات التسيير دون احتساب الأجور. وهكذا، سيصل عجز الميزانية إلى حوالي%3,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض %4 سنة 2016. وستترجم هذه الوضعية بتراجع معدل الدين للخزينة، منتقلا من %64,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى حوالي %64,4 سنة 2017. وبالتالي، سيتقلص معدل الدين العمومي الإجمالي ليصل إلى %80,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض%81,4 سنة 2016.

وعلى مستوى المالية الخارجية، سيمكن تعزيز صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، خاصة التحويلات الجارية للمغاربة المقيمين بالخارج، من تغطية العجز الخارجي للموارد. وهكذا، سيصل الرصيد الجاري لميزان الأداءات إلى %5,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض %4,3 سنة 2016.

بناء على التحسن الطفيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطور التدفقات الأخرى لرأس المال، ستنخفض الموجودات من العملة الصعبة لتصل إلى 220 مليار درهم سنة 2017، أي ما يعادل 5,4 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض6,6 أشهر سنة 2016. وستعرف القروض البنكية تحسنا، رغم الانخفاض الطفيف للسيولة، لتنتقل وتيرة نموها من%3,9 سنة 2016 إلى %5 سنة 2017 عوض %10,6 كمتوسط سنوي للفترة 2007-2015. وإجمالا، ستواصل الكتلة النقدية ارتفاعها بوتيرة معتدلة قدرت ب %3,9 سنة 2017 عوض %4,7 سنة 2016.

1. **آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018**
   1. ***مكونات العرض خلال سنة 2018***

بناء على فرضية تحقيق إنتاج متوسط للحبوب خلال الموسم 2017/2018، ستنخفض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وبالتالي ستسجل أنشطة القطاع الأولي وتيرة نمو سالبة. ومن جهتها، ستواصل القيمة المضافة لأنشطة القطاعات الثانوية والثالثية تسجيل وتيرة معتدلة، نتيجة الانتعاش البطيء للطلب العالمي الموجه نحو المغرب سنة 2018 وتراجع الطلب الداخلي. في ظل هذه الظروف، سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018، تراجعا في وتيرة نموه مقارنة بتلك المقدرة سنة 2017.

وفي هذا الإطار، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 0,3% عوض زيادة ب13,9% سنة 2017. وسيمكن تعزيز وتيرة نمو أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، من تغطية تراجع إنتاج الحبوب.

ومن جهتها، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية تحسنا طفيفا في وتيرة نموها، لتنتقل من %2,5 سنة 2017 إلى %2,9 سنة 2018، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون مستوى 4,2% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2012. وستسجل أنشطة القطاع الثانوي تحسنا طفيفا في قيمتها المضافة ب%2,6 عوض%2,4 سنة 2017. في حين ستعرف القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالثي زيادة ب%3,1 عوض%2,6 سنة 2017.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب5,9% ، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، نموا ب%2,9 سنة 2018 عوض%4 المسجلة سنة 2017.

وبالأسعار الجارية، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب %4,5 عوض %5 سنة 2017. وهكذا، سينتقل التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من %1 سنة 2017 إلى %1,6 سنة 2018.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور السكان النشيطين وتراجع عدد مناصب الشغل الصافية، سيعرف معدل البطالة ارتفاعا لينتقل من %9,6 سنة 2016 إلى %10,7 سنة 2017، وإلى %10,2 سنة 2018.

* 1. ***مكونات الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي، مصحوبا بتعزيز الاستثمار الإجمالي والاستهلاك النهائي، دعمه للنشاط الاقتصادي الوطني سنة 2018، رغم تراجع مساهمته في النمو مقارنة بسنة 2017. ومن جهته، سيسجل الطلب الخارجي مساهمة موجبة في النمو، بعد المساهمة السالبة المسجلة خلال السنتين الماضيتين.

وسيعرف حجم استهلاك الأسر ارتفاعا ب%3,2 ، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود1,8 نقطة سنة 2018. ومن جهته، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية زيادة ب%2 ، حيث ستستقر مساهمته في النمو في حدود0,4 نقطة. وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب %3، لتصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 2,3 نقط سنة 2018.

ومن جهته، سيسجل حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب%3,2 عوض%3,9 سنة 2017، حيث ستصل مساهمته في النمو إلى نقطة واحدة. وسيسجل التغير في المخزون مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي بحوالي0,6 نقطة سنة2018 . وهكذا، سيرتفع حجم الاستثمار الإجمالي ب%1,2 ، لتصل مساهمته في النمو إلى حوالي 0,4 نقطة عوض 1,7 نقطة سنة 2017.

في ظل هذه الظروف، سيسجل حجم الطلب الداخلي زيادة ب %2,4 عوض %3,9 سنة 2017، حيث ستنخفض مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني إلى حوالي 2,7 نقط عوض 4,3 نقط سنة 2017.

وسيسجل الطلب الخارجي الصافي مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود0,2 نقطة سنة 2018. ويعزى ذلك إلى زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات ب%6,9 وارتفاع الواردات ب %4,9.

بالأسعار الجارية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب %5,7 سنة 2018، في حين ستسجل الواردات ارتفاعا ب%5,2 . وسيؤدي هذه التطور إلى استقرار عجز الموارد، في حدود%13,6 من الناتج الداخلي الإجمالي. ودون احتساب الخدمات، سيستقر العجز التجاري في حدود%18,8 من الناتج الداخلي الإجمالي.

* 1. ***تمويل الاقتصاد***

إجمالا، وبناء على ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ب%4,5 خلال سنة 2018، وزيادة الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة أعلى ستصل إلى %4,9، سيعرف معدل الادخار الداخلي تراجعا طفيفا، لينتقل من %22,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %22,2 سنة 2018.

وسيسجل صافي المداخيل الواردة من باقي العالم ارتفاعا ب %4,1، لتبلغ حصته5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، سينخفض الادخار الوطني إلى%28 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%28,3 سنة 2017، غير أن هذا المعدل يبقى دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى %33,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018. وهكذا ستستقر الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني في حدود%5,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018.

من جهتها، ستفرز المالية العمومية عجزا للميزانية في حدود%3,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%3,8 المرتقبة خلال سنة 2017. ويعزى ذلك إلى مواصلة مسلسل ترشيد نفقات الميزانية وتعزيز مجهودات تحصيل المداخيل خاصة الجبائية منها.

وفي ظل هذه الظروف، سيستقر معدل الدين للخزينة في حدود%64,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018. وسيعرف الدين العمومي الإجمالي تراجعا إلى%80,2 سنة 2018 عوض%80,9 سنة 2017.

وبناء على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2018 والارتفاع المعتدل للأسعار، ستعرف القروض البنكية زيادة ب %5,2 سنة 2018 عوض %5 سنة 2017. وأخذا بعين الاعتبار استقرار الاحتياطي الصافي من العملة الصعبة في حدود5 أشهر من الواردات من السلع والخدمات، ستعرف الكتلة النقدية زيادة بحوالي 5% سنة 2018.

***خاتمة***

تؤكد التوقعات الاقتصادية في أفق سنة 2018، تباطؤا في النمو الاقتصادي الوطني خاصة نتيجة الصعوبات التي تواجهها الأنشطة غير الفلاحية في استعادة وتيرة نموها التي تجاوزت %4 خلال فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008. كما تبرز هذه التوقعات مواصلة الأنشطة الفلاحية اعتمادها الكبير على الظروف المناخية.

من جهة أخرى، إن تعزيز التوازنات الماكر واقتصادية خلال السنوات الأخيرة، خاصة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، والتحكم في ارتفاع الأسعار، لا ينبغي أن يحجب حقيقة تواجد اختلالات بنيوية في الاقتصاد الوطني، تخفي الوضعية الحقيقة للاستقرار الماكرو اقتصادي، من شأنها أن تؤثر سلبا على اتخاذ القرارات الصائبة. ويتعلق الأمر خاصة باختلالات توازنات التجارة الخارجية الذي يواصل تفاقمه، الشيء الذي يبرز إشكالية ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني سواء على مستوى السوق الداخلي أو الخارجي. وهكذا، عرف عجز الميزان التجاري، الذي لم يكن يتجاوز 50 مليار درهم سنة 2000، تفاقما لأكثر من أربع مرات منذ سنة 2011، ليصل إلى حوالي 20% من الناتج الداخلي الإجمالي (200 مليار درهم) عوض11% في بداية سنوات 2000.

المبيان رقم 1 : تطور العجز التجاري بالقيمة وبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

ويعزى هذا العجز البنيوي إلى الطلب الداخلي القوي والذي تتم تغطية أكثر من %40 من حاجياته عن طريق الواردات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة ذات القدرات التصديرية المرتفعة تلجأ بشكل كبير إلى الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها من المدخلات الوسيطة، حيث أن الأنشطة الصناعية التي تصدر في المتوسط ​​37% من إنتاجها، تلجأ للاستيراد من الأسواق الخارجية لتلبية حوالي 38% من حاجياتها وهي مستويات أعلى بكثير من معدلات الأنشطة غير الصناعية التي تستقر نسبها في حدود 7% و8% على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، تفرز الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، بدورها اختلالا بنيويا بين الادخار الداخلي وحاجيات تمويل الاستثمار. وإذا ما استثنينا صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، كمتغير خارجي، فقد بلغت الحاجيات التمويلية الحقيقية للاقتصاد 11% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال السنوات العشرة الماضية.

المبيان رقم 2 : تطور الادخار الداخلي والاستثمار الإجمالي بملايير الدراهم

إن هذه الاختلالات ستبلغ مستويات مقلقة، إذا لم يتمكن المغرب من تحقيق وتيرة نمو مرتفعة، عبر الانخراط في مسلسل للانتقال بالنموذج الاقتصادي من نمط الإنتاج التقليدي نحو نسيج إنتاجي متنوع ذو محتوى تكنولوجي عالي. و يتطلب ذلك إصلاحات هيكلية عميقة ، تمكن الاقتصاد الوطني من التوفر على المحددات الأساسية لخلق الثروة.

قد خلصت الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط حول مردود الاستثمار في المغرب ضرورة مواصلة تراكم الرأس المال المادي والرأس المال البشري وأهمية وجود إطار مؤسساتي ملائم لتطوير هذه التراكمات وزيادة إنتاجية الاقتصاد.

*الاقتصاد الوطنـــــــــي*

*تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)*

*التغير بالنسبة المئوية*

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 2018\*\* | 2017\* | 2016 | 2015 | البنــود |
| -0,3  2,9  2,6  3,1 | 13,9  2,5  2,4  2,6 | -11,3  2,2  1,2  2,7 | 11,6  1,7  1,8  1,7 | * القيمة المضافة للقطاع الأولي…............................ * القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي…..................   - القطاع الثانوي...............................................  - القطاع التالثي................................................. |
| 2,4 | 4,1 | 0,3 | 3,0 | مجموع القيم المضافة............................................ |
| 5,9 | 3,9 | 8,5 | 18,1 | الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات......................... |
| 3,3 | 2,7 | 3,0 | 3,6 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي………........……….. |
| 2,9 | 4,0 | 1,2 | 4,5 | الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم................................. |
| 1,6 | 1,0 | 1,6 | 1,8 | تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.................... |

(\*): تقديرات2017 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018

*توازن الموارد والاستعمالات بالحجم*

*التغير بالنسبة المئوية*

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2015 | 2016 | 2017\* | 2018\*\* |
| * الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي…………..... | 4,5 | 1,2 | 4,0 | 2,9 |
| * الاستهلاك النهائي الوطني…………..…...... | 2,3 | 3,1 | 3,3 | 3,0 |
| * الأسر المقيمة…………................. | 2,2 | 3,4 | 3,7 | 3,2 |
| * الإدارات العمومية………................. | 2,4 | 2,1 | 1,9 | 2,0 |
| * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت..... | 0,2 | 9,3 | 3,9 | 3,2 |
| * صادرات السلع والخدمات............. | 5,5 | 5,1 | 6,1 | 6,9 |
| * واردات السلع والخدمات................. | -1,1 | 15,4 | 5,2 | 4,9 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2017 - \*\* توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018

*بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي*

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2015 | 2016 | 2017\* | 2018\*\* |
| * الإدخار الداخلي.................…………..... | 23,2 | 22,8 | 22,5 | 22,2 |
| * الإدخار الوطني……...........….....…...... | 28,8 | 28,8 | 28,3 | 28,0 |
| * الإستثمار الإجمالي….............……..….... | 30,8 | 33,1 | 33,5 | 33,1 |
| * رصيد التمويل.....…...........……..…...... * عجز الميزانية.................................... * معدل الدين العمومي الإجمالي ................... * معدل الدين للخزينة............................... * الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات......... | -2,0  -4,2  79,9  63,7  6,4 | -4,3  -4,0  81,4  64,7  6,6 | -5,2  -3,8  80,9  64,4  5,4 | -5,1  -3,5  80,2  64,1  5,0 |

(\*): تقديرات2017 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018

1. الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي الصادرة خلال شهر أبريل 2017. [↑](#footnote-ref-2)
2. حسب توقعات البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-3)